



تأسيس ثاني أبرشية لكنيسة المشرق الكلدانية في أميركا

الأفتتاحية

الكلدان والحاجة الى تعميق العلاقات مع الشعوب الاخرى

ان من يقرأ عن كون الكلدان من الشعوب العريقة والراسخة في القدم قد يتصور ان لديهم علاقات راسخة ووطيدة مع شعوب عديدة تقاعنا معها على مدى الألف السنين من وجودنا القومي، ولكن الحقيقة المؤلمة هي بعكس ذلك فمنذ سقوط دولتنا القومية في بابل - بيت نهرين في عام 539 ق.م. وشعبنا يعاني من حملات ابادة وقتل من جيرانه لم تتوقف الا ما بعد ذبح نصف ابنائه خلال الحرب العالمية الاولى في مطلع القرن الماضي. واذا كانت تلك الاحداث المؤلمة قد تركت رواسب سلبية عميقة وخلقت سيكولوجية معينة تتمثل بمحاولة محاباة الاخرين لدرء السوء الذي قد يأتي من طرفهم، الا ان الاوضاع العالمية الحالية ومجئ اجيال جديدة من ابناء جيراننا مستعدة للتعامل مع اناس يخالفونهم اللغة والدين تتطلب من مثقفي وكوادر شعبنا الكلداني العمل لبناء استراتيجية جديدة للتعامل مع جيراننا من العرب والاكراد والتركمان والفرس وغيرهم من شعوب الشرق الاوسط وبقيّة شعوب العالم مبنية على اسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعلى اسس ميثاق حقوق الانسان الذي اقرته هيئة الأمم المتحدة في عام 1947 واصبح جزءا من ميثاقها.

ان اقامة مثل هذه العلاقات يضمن امكانية التعايش السلمي بين الجيران و ابناء البلد الواحد اضافة الى كونها تساعد على كبح جماح العناصر المتطرفة والحاقدة بين هذه الشعوب الكثيرة العدد مقارنة بشعبنا الذي لا يتجاوز تعداده بضعة ملايين في انحاء العالم ولا يزال يتعرض الى حملة هوجاء من هؤلاء المتطرفين تهدف الى صهره في بوتقة تلك القوميات الكبيرة. ان دور كلدان المهجري اقامة علاقات وثيقة وطيبة مع الشعوب المضيفة لهم سيضمن تعاطفها ومساندتها لأبناء شعبنا في العراق في حالة تعرضهم الى مضايقات وتجاوزات من قبل تلك العناصر في حالة وصولها الى مواقع القوة. واطافة الى كل هذا فان الحاجة الى بناء تحالفات استراتيجية مع مسيحي الشرق الاوسط الذين تتشابه التحديات التي يواجهونها بتلك التي نتعرض لها سيضمن لنا الاعتماد على طاقات وامكانيات يمكن الاستفادة منها في مجابهة خطر التيار الاسلامي الأصولي الصاعد والذي ينادي بالحرب ضد اليهود والنصارى. ان الحاجة الى تطوير العلاقات مع القوى النيرة في الشعوب التي نتعايش بين ظهرانيها هي بحد ذاتها جواب حاسم على ان الكلدان هم شعب حي قادر على التفاعل مع الاحداث الراهنة وقادر ايضا على الغفران وطي صفحات الماضي من اجل مستقبل افضل لابنائنا و ابناء جميع جيراننا ان بناء مثل تلك العلاقات هو تحدي علينا اجتيازه لما فيه من ضمان لاستمرارية وجودنا في ارض الاجداد - بيت نهرين ولما فيه من خير ورفاهية لجميع شعوب منطقتنا الشرق اوسطية، موطن الحضارات العريقة والاديان السماوية.



سان دياكو، كاليفورنيا - 25 تموز 2002 (وكالة الأنباء الكلدانية) ، في مراسم بهية وبحضور سيادة مار روفائيل بيدويد، بطريرك بابل على الكلدان، تم تتصيب مار سرهد يوسف جمو مطرانا لأبرشية القديس بطرس الرسول في سان دياكو - كاليفورنيا. جاءت هذه المراسيم بعد سيامته في ديترويت، ميشيغان في 18 تموز 2002.

وقد شارك في هذه المراسيم التي استغرقت ساعتين أربعة مطارنة من الكلدان الكاثوليك بضمنهم مار عمانويل دلي النائب البطريركي و مار باوي سورو من الكنيسة الأثورية الشرقية، و وجهاء آخرون من بينهم سفير الفاتيكان في الولايات المتحدة و ممثل الأسقف الكاثوليكي لسان دياكو والمئات من رعايا الكنيسة الكلدانية . و من ناحية أخرى كان قد حضر احتفال سيامة الأب سرهد جمو مطرانا في ديترويت كل من مار دنخا الرابع بطريرك الكنيسة الأثورية الشرقية والكاردينال موسى داود رئيس مجمع الكنائس الشرقية في الفاتيكان.

تعتبر هذه الأبرشية، أبرشية مار بطرس الرسول للكلدان في سان دياكو، كاليفورنيا ثاني أبرشية كلدانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وستتكون من سبعة كنائس في 19 ولاية ولها حوالي 35,000 عضو . ستة منهم في كاليفورنيا و واحدة في أريزونا وهذه الكنائس السبعة هي: 1. كاتدرائية مار بطرس في الكاهون 2. كنيسة مار ميخا في الكاهون 3. كنيسة مار بولص في هوليوود الشمالية، 4. كنيسة مار كيوركيس في سانتا آنا، 5. كنيسة مار توما في نورلوك، 6. كنيسة مارت مريم في كامبيل، 7. كنيسة مار أوراها في سكوتسديل.

ستكون الأبرشية الجديدة معروفة رسمياً بأسم أبرشية مار بطرس الرسول للكلدان في الولايات المتحدة الأمريكية سان دياكو. وقد تم إنشاء هذه الأبرشية الجديدة من قبل البابا يوحنا بولص الثاني بناء على طلب من أساقفة الكنيسة الكلدانية وتشمل رعايا 19 ولاية في غرب البقية في الصفحة الثامنة

الحكومة العراقية تدرس مسألة الرد على بيان وكالة الأنباء الكلدانية

و من ناحية اخرى سوف لن يتم ادراج مناقشة الأنتقادات التي احتواها تقرير الوكالة والتي تناولت القضايا القومية والسياسية على جدول اعمال تلك اللجنة. هذا و كانت اللجنة قد عقدت و لحد الان ثلاثة اجتماعات في محاولة منها لإصدار قائمة من التوصيات التي ستعرض للموافقة على مجلس قيادة الثورة، وهو أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية في الحكومة العراقية. ويؤمل ان التوصيات التي ستقدمها هذه اللجنة الرئاسية وفي حالة الموافقة عليها ستعالج بعض من الشكاوى التي جاءت في تقرير وكالة الأنباء الكلدانية بخصوص سلسلة من القرارات التي كان لها تأثيرا سلبيا على مسيحي العراق.

بغداد - العراق 26 تموز 2002، ردا على التقرير الصحفي الذي أصدرته وكالة الأنباء الكلدانية في 28 شباط 2002 و المعنون " الحكومة العراقية: قرارات عنصرية و تعسفية ضد مسيحي و كلدان العراق " ، قامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة رفيعة المستوى لدراسة القضايا التي أثارها ذلك التقرير. هذا وسيقوم برئاسة تلك اللجنة احد أعضاء الديوان الجمهوري و ستضم في عضويتها كل من وزير الأوقاف والشؤون الدينية إضافة إلى أعضاء كبار في الاستخبارات العسكرية و الأمن العام و وزارة التربية اضافة الى أسقفان من الكنيسة الكلدانية. وسيكون عمل هذه اللجنة استشاري فقط و سيركز على النواحي الدينية للانتقادات التي احتواها تقرير وكالة الأنباء الكلدانية.

الادارة الاميركية تتخذ قرارا استراتيجيا بضرب العراق

الحملة الاميركية ضد النظام العراقي ستليها جولات اخرى لتنتهي بحتمية هجوم عسكري اميركي كبير ضد العراق قد تكون من نتائجه اسقاط النظام العراقي او لربما سيتم الاكتفاء بنتائج تحريك الاقتصاد الأميركي الذي يعاني من ازمت حادة، اضافة الى ضمان ارتفاع شعبية الرئيس الأميركي بين ناخبين مدمنين على مشاهد القتل والتدمير التي تلحق بالطرف الاخر في حين يرجع جنودهم سالمين ليستقبلوا استقبال الابطال الفاتحين. وعلى الجانب الآخر فان النتائج الكارثية التي ستلحقها مثل تلك الحرب على البنية التحتية والاقتصادية للعراق ستؤدي وبالضرورة الى زيادة هجرة ابناء شعبنا الكلداني من ارض الاجداد لتضاف اعدادهم الى ثلث سكان العراق من الكلدان الذين هجروه منذ حرب الخليج في عام 1991. واذا حققت الادارة الأميركية حلمها في اسقاط نظام صدام حسين واستبداله بأخر خاضع لها، فان التركيبة الحالية للمعارضة العراقية المتحالفة مع السياسة الأميركية وغلبة التوجهات الطائفية والاسلامية والانفصالية عليها سيضمن عدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق ولفترة طويلة قادمة، مما سيؤدي الى ضغوطات ومضايقات كبيرة اخرى سيتعرض لها ابناء شعبنا الكلداني، قد تؤدي في النهاية الى افراغ العراق من مسيحيه وسكانه الاصليين، هذا اذا لم يتسارع كلدان المهجر الى دعم البديل الديمقراطي لعراق ما بعد صدام حسين والضغط على الادارة الأميركية من اجل تبنيه لضمان امن وسلامة شعبنا الكلداني هناك.

واشنطن - 7 آب 2002 يبدو ان الادارة الحالية للرئيس الأميركي جورج بوش الابن قد اتخذت قرارا استراتيجيا بضرورة تدمير قدرات العراق العسكرية و امكانياته على تطوير اسلحة الدمار الشامل بغض النظر عن من يحكم في بغداد. ويبدو ان طريق تحقيق هذا الهدف سيتم اولا من خلال الأطاحة بنظام صدام حسين الذي اصبح ضرورة اسقاطه تحدي يجب تجاوزه من اجل اثبات قوة الجبروت الأميركي للعالم اجمع و اكثر مما هي من اجل حماية المصالح الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الاوسط. فقد تواردت الأنباء في الفترة الأخيرة عن اجتماعات متتالية بين مختلف اللجان التنفيذية والعسكرية والسياسية للادارة الحالية لمناقشة خطط الأطاحة بالرئيس العراقي الحالي، بل وصلت الامور الى جلسات مكثفة لمجلسي الشيوخ والكونغرس الأميركيين لمناقشة توجهات ادارة الرئيس بوش ومدى جدية خيارها العسكري وتأثيراته على التحالفات الخارجية والعلاقات مع الدول المؤثرة على الملف العراقي، اضافة الى انعكاسات الحرب ضد العراق على الوضع الداخلي الأميركي. ويبدو ان سخونة هذه النقاشات وجديتها قد لقيت صدى لها في بغداد التي ردت عليها بسلسلة من المبادرات الدبلوماسية هدفت من ورائها الى افراغ حجج الادارة الأميركية من محتواها وبالتالي اظهار موقفها كمتعدي او على كونه من هوة الحرب والدمار وبالتالي اضعاف الدعم العالمي لحملتها العسكرية الموعودة. ويبدو ان هذه الجولة الاولى من



الكلدان سائرون و لايهابون الهرج

الأستاذ ابلحد افرام ساوا*

ان من يقرأ كتاب الحوذرة لكنيستنا الشرقية يعرف ما قصده مار ماروثا جيذا. وحتى البابا اوجيناس الرابع عندما اطلق اسم الكلدان على العائدين الى احضان الكنيسة الأم من نساطرة قبرص و اطرافها ومنع تسميتهم بالنساطرة انما اعتمد في ذلك على صورة ايمان مطرانهم مار طيماتاوس الطرسوسي الكلداني الجنس مع اتباعه نساطرة قبرص و اطرافها، لأن قبرص كانت بلاد المهجر الكلداني ابتداءً من القرن الرابع الميلادي ولغاية القرن السابع عشر الميلادي والتي جاء فيها (انا طيماتاوس الكلداني ..). فلم يكن البابا اوجينوس مخترعاً للأسماء لكي يختار التسمية الكلدانية ويطلقها على المتكلمين دون غيرها من التسميات، وهنا اود أن أقول لهؤلاء الأخوة: ما بالكم تتفخون في قرابة منقوبة! والى متى تصرون على ان الحنطة تحصد بالمقص وليس بالمنجل او الحاصودة، وان كنتم قد اغويتم البعض او حفنة من الكلدان ممن لا يعرفون الحقيقة او من باعوا انفسهم كمرتزة لتحقيق بعض المكاسب فهذا لا يعني صهر الكلدان لأن في كل أمة هناك المخلصين وهناك من يقبل على نفسه ان يبيع ذاته كمرتزة ومنطفل. فليعلم الجميع ان الكلدان قد نهضوا وليس هناك من يقف في طريقهم ومهما تكالب الانداد على اختلاف اجناسهم واهدافهم وحاولوا طمس ومسح الهوية الكلدانية وحضارة الكلدان الا انهم سوف لن يجنون سوى الخيبة وفي الوقت ذاته اهيب بانباء امتنا الكلدانية، تلك الامة التي نورت العالم منذ اكثر من ثلاثة الاف سنة بنور علومها العديدة والتي لولاها لما عرفت البشرية تقسيمات الزمن التي لاتزال تعتمد على وجه المعمورة لكي ينهضوا ويستقيفوا ليحرقوا امتهم بركب الامم الاخرى ولا سيما في هذه الظروف الحساسة جدا التي تمر بها الامة الكلدانية ويمر بها الوطن. فها هي جبال وسهول كلدو تناديكم وها هو نبوخذ نصر من اعماق رسمه بناجيكم: هلموا واعيدوا مجد امتكم الذي صنعته وصنعه الاجداد من قبلي وزينه علمائنا، لذا اقول لكل كلداني شريف وغيور على كلدانيته ها نحن قادمون بخطوات راسخة ثابتة وبمقل نير وبحنكة من غير عجرفة ولا تطرف فلقد ان الوان لنجمع الشتات وندعو الخراف الضالة من القطيع، ولنوحد الكلمة والفكر والجهود وننشد باسم امتنا مهما كانت التضحيات دون خوف ومهابة فمن هاب ليس جديرا بالحياة وعلينا ان لا نبخل بأي جهد وبكل ما من شأنه رفع راية الكلدان عالية ومن اجل تثبيت هويتنا القومية وترسيخ وجودنا واخيرا اقول " لا خير في امة لاتجد من بين ابناءها من يضحى من اجلها فالامة التي ليس لها ابناء يضحون ولو بالبسيط ليست جديرة بالحياة".

* **الأستاذ ابلحد افرام** هو الرئيس الحالي للهيئة الادارية للمركز الكلداني للثقافة والفنون في دهوك - العراق.

منذ بضعة عقود من الزمن بدأت بعض الأبقاق تنفث بزفيرها الذي يخرج من اعماق اصحابها عاكسا ما فيهم من سقم و مشاعر مناوراة للكلدان فراحوا تارة ينعوتون الكلدان بالمذهبية و أخرى بمجموعة من المنجمين و السحرة الذين لم يبق لهم وجود منذ اكثر من ألفي سنة وتارة اخرى يدعون بأن هذه التسمية اخترعها البابا اوجينوس الرابع سنة 1445 م كما و ربطوها أيضا بالبطيريك الشهيد يوحنا سولاقا الذي تكلمك و رسم من قبل البابا بطريركا على الكلدان و استشهد على يد باشا العمادية بدسياسة من البطيريك النسطوري شمعون برماما و الذي قدم رشوة كبيرة لهذا الباشا الذي دعا يوحنا سولاقا لزيارة الكلدان في اطراف العمادية فلقى القبض عليه حال وصوله و زجه في السجن و من ثم توفي اثر تعذيبه و ذلك سنة 1555 م ، هذه المحاولات كلها كانت تهيئة الأرضية اللازمة لأيلاج الكلدان تحت مظلة تسمية دخيلة اطلقها عليهم البعض من المبشرين المتمثلين بوفد كنيسة كاتربري البريطانية بعكس ادعاءات البعض الخالية من الصحة، اذ انهم ما كانوا يعرفون عن هذه التسمية شيئا قبل بلوغ هؤلاء الأجانب ديارهم، بل كانوا حينئذ يدعون بالكلدان النساطرة.

مع ذلك نقول ليحملوا اية تسمية يريدونها فهم احرار في ذلك ولكن ما لانقبل به هو قيامهم او محاولاتهم لفرض تسميتهم هذه على جميع المسيحيين خلاف الحقيقة ضاربين بذلك عرض الحائط المقومات الصحيحة لوجودنا القومي و الحجج الدامغة و الأدلة القاطعة لتسميتنا العريقة و صحتها و اصلتها، فمن يطالع على صفحات التاريخ منذ القرن الخامس و الأربعين قبل الميلاد وحتى اليوم رغم تعرضه للتشويه في هذه العقود سيعرف بأن للكلدان وجودهم و تاريخهم المتواصل طيلة هذه الفترة الطويلة ولم تنقطع سيرتهم وحتى بعد انتشار المسيحية و طغيان التسمية الدينية على التسميات القومية إلا ان التسمية الكلدانية بقيت سائرة مع الزمن حتى اليوم فها هو مار ماروثا الميافريقي على سبيل المثال في القرن الرابع الميلادي و أثناء الاضطهاد الأربيعيني الذي قام به شابور الثاني ضد المسيحيين، و في هذه الصلاة وضمن الترتيلة التاسعة التي تقال ضمن صلاة الرمش لأيام الجمع و يقول فيها "اعظمك سيدي الملك، ملك السماء والأرض.. صدر امر بقتل ابرار بحد السيف .. اندهش وتعجب الكلدان ورفعوا اصبعهم باتجاه السماء قائلين: ان رب ارباب المؤمنين الذي لا يرى يخلصهم".

ترى من الهم ماروثا الميافريقي ليذكر الكلدان دون غيرهم؟ ألم يكن يعبر عن حقيقة وجود الكلدان وبسمايتهم القومية في تلك الحقبة من القرن الرابع الميلادي واستمراريتهم بعد اكثر من 900 سنة منذ سقوط بابل الكلدانية في 539 ق.م؟

الاحزاب الاشورية والموقف من الحركة القومية الكلدانية

مراقب كلداني

اما الأسلوب الأكثر مثيرا للدهشة فهو مطالبة النشطاء الكلدان بدخول الأحزاب الأثرورية وبتركيبتها الحالية، تلك الأحزاب التي هم يرفضون برامجها اصلا بحجة "حاول التغيير من الداخل"، على شاكلة كن عضوا في حزب البعث العربي لعلك تستطيع تغيير موقفه التفضيلي للعرب الى حزب يمثل جميع العراقيين بمختلف قومياتهم وبالمساواة، وهو كمن يريد ان يجعل البقرة تلد حصانا!! وعلى نفس المنوال يتم الأنتقاد بأسلوب "كفانا أحزابا جديدة ونحن امة صغيرة" ومع صحة هذا الطرح، يبقى السؤال: وماذا عن الساحة الأثرورية التي تفرخ حزبا جديدا كلما اختلف خمسة منهم مع أبناء عشيرتهم على كيفية "قيادة الأمة"، ماذا عن هؤلاء؟ لماذا لا تقوم الدنيا وتعدد كماهي الحال مع الكلدان؟ هل لأن تلك الأحزاب تفرخ داخل حضارة الأمة الأثرورية وبالتالي ان وطنيتها وعفتها ونفاتها القومي أمر محسوم منه بعكس الكلدان الذين عليهم أثبات تلك العفة والطهارة لأنهم ولدوا كلدانا وبالتالي ان نقائهم امرا مشكوكا منه ويحتاج الى ورقة "براءة ذمة" تقدمها وتوقعها تلك الأحزاب الأثرورية لأن اعضائها ولدو اشوريين بما يعنيه ذلك من صدق ونقاء وصفاء قومي بل وحتى وراثي يصل الى قرابة مباشرة مع اشور بانينال نفسه (وبالمناسبة كانت أمه أرامية الأصل لا آشورية)!

ونرجع مرة ثانية الى نقطة البداية، لماذا الخوف من قيام تنظيم سياسي خاص بالكلدان؟ ولماذا تعارض هذا التنظيم الأحزاب الأثرورية قبل غيرها، بل وحتى قبل النظام العراقي الذي من المفترض ان ينظر الى اي تنظيم قومي كلداني على كونه تهديدا مباشرا لسياسة تعريب وصهر الكلدان في بوتقة الأمة العربية التي يقوم بها منذ توليه السلطة قبل اكثر من ثلاثة عقود؟ وحتى لو افترضنا انه من مصلحة الأكراد في الفترة الراهنة أستخدامه لأضعاف الحركة الديمقراطية الأثرورية كما يدعي انصارها، أفليس في ذلك كمن يعمل على ايقاض التتئين الكلداني النائم متأملا انه يستطيع تطويعه واستخدامه في محاربة "خصومه الأثوريين" (ان أمانة بصحة هذا التعبير اصلا)، بينما لهذا التتئين قوة بشرية واقتصادية هي اضعاف مضاعفة مقارنة بالثور الأثوري وله مصالح ستتعارض في النهاية مع اساليب التكريد والهيمنة التي تتبعها تلك الأحزاب في شمال العراق؟ اضافة الى كون تلك المصالح الأسترآتيجية لا تتلائم مع الطموح الكردي في الأنفصال لكون الكلدان يعتبرون العراق وبكامله، وليس فقط منطقة آشور منه، على كونه موطن الأجداد وبالتالي يعارضون وبشدة مسألة تقسيمه الى دويلات أثنية تتفاسم فيما بينها قبور الأجداد العظام وبعكس رغباتهم وصراهم الدموي من أجل ابقاء بيت نهرين - العراق قويا وموحدا، ان كان يقاد من نينوى الشمال او من بابل الكلدان الجنوبية؟

ربما لهذه المعارضة اسباب أخرى خافية علينا، ولكننا نقول ان على الأخوة الأثوريين ودعاة الأثرورية ان يفكروا مليا بأسلوبهم نحو الكلدان، اذ ان ايام السبات الكلداني تتبدد وبسرعة يوما بعد آخر، وان الحاجة لوجود من يمثل الكلدان ومصالحهم (التي قد تتوافق في جميعها او في غالبيتها مع الأخوة الأثوريين) اصبح ضرورة ملحة لا يمكن التراجع عنها في هذه الظروف الخطيرة التي يمر بها العراق ومنطقة الشرق الأوسط، اضافة الى انه لو افترضنا ان يوم النقاش مع الأخوة الأثوريين حول سبل توحيد شعبنا سيأتي عاجلا، فمع من تريد تلك الأحزاب الأثرورية التفاوض من الكلدان من أجل الوصول الى تلك الوحدة المنشودة؟ أم انها تتصور أن الوحدة بين الكلدان و الأثوريين موجودة اصلا وانها تمثلهم وبالتالي انها ستتفاوض فيما بينها فقط من اجل تقسيم مواقع قيادة وتمثيل الأمة؟! واخيرا اننا ندعو قيادات ومنتقفي الأحزاب الأثرورية الى الكف عن تثقيف عناصرها وقاعدتها بالأفكار البالية حول كون الكلدان "طائفة دينية"، او تشجيع هؤلاء الانصار على أن يكونوا من اعلى الأصوات قاطبة على الساحة السياسية العراقية التي تتكرر الوجود القومي الكلداني و تحاول تشويه تاريخهم وتسميتهم القومية التي كان جميع اجداد مدعي الأثرورية الحاليين و لحد اقل من 150 عام فخورين بكونهم "كلدانا نساطرة"، قبل قيام مبشري كنيسة كاتربري الإنكليزية باطلاق التسمية الأثرورية عليهم.

وندعو قيادة زوعا الى التوفيق بين ادعاءات اعضائها من الكلدان من دعاة الأثرورية حول التطور الفكري والتغيير وبين ممارسات غالبية اعضائها الأثوريين التي لاتزال ترفض التسمية الكلدانية. أن حرية الرأي و الرأي الآخر، في احدى القواعد الأساسية للديمقراطية واية محاولة لأسكات وقمع الآخر ستؤدي في النهاية الى عواقب وخيمة للجميع. وهنا ضرورة عدم شحن الساحة الكلدانية الأثرورية التي تخنتها الجراح والصراعات الجانبية بعوامل استفزاز جديدة تعود على ابناء الأمة الواحدة بالعواقب وعلى الجميع. ان لأي كلداني او آشوري او سرياني الحق في تكوين حزبه الخاص ولا يجب ان ينظر الى ذلك العمل على كونه موجه ضد هذا الفصيل او ذلك بل على كونه يلبى رغبة وحاجة مجموعة معينة من الناس على تحقيق المبادئ التي يؤمنون بها والتي لم يحققها او يلبىها اي فصيل او مجموعة سياسية أخرى. فلنرحب جميعا بهذا التنظيم السياسي الكلداني المرتقب ونعاضده بما يخدم مصالح شعبنا وامتنا المجيدة.

ان المنتبج للتطورات السياسية على الساحة الكلدانية في شمال العراق وفي المهجر يلاحظ ان اية حركة تتم على طريق تنظيم الكلدان في بوتقة سياسية فعالة ومؤثرة تجابه برود فعل قوية وسلبية على الساحة الأثرورية. فتشذب الفصائل الأثرورية بمسألة أحتكار العمل السياسي على ساحة مسيحي العراق اصبح حقيقة لا تخفي على اي شخص و خصوصا محاولة فرض هيمنتها وادعاءاتها بكونها الممثل الوحيد لجميع مسيحي العراق وخصوصا غالبيتهم الساحقة، اي الكلدان. ان قيام بعض نشطاء الكلدان وبقيادة السيد ابلحد افرام ساوا بحملة جمع التواقيع لتأسيس حزب سياسي كلداني في شمال العراق ومن ثم تقديمهم طلب الى الادارة الكردية للسماح لعمله العلني قد اثار ضغينة البعض من الاحزاب الأثرورية التي تنتظر الى اي عمل سياسي منظم بين الكلدان على كونه تهديد مباشر لها.

الكلدان الذين عملت جميع الاحزاب الأثرورية، ومن دون استثناء، على تصويرهم بكونهم "طائفة دينية" (وهنا تتفق الأحزاب الأثرورية مع الفكر العروبي البعثي في محاولتها لأنكار الوجود القومي الكلداني، كل لدوافعه الخاصة)، وبما ان هذه الاحزاب تتصور نفسها على كونها قائدة لتلك الأمة، فهي بالضرورة قائدة وممثلة "طائفة الكلدان" حسب تصورهما، وبالتالي ان قيام الكلدان بتنظيمهم السياسي المستقل يعني تهديد مباشر لهذه "القيادة للأمة"!

ومن اجل فهم الأسلوب الذي تستخدمه تلك الفصائل في محاربة الحركة السياسية الكلدانية الناهضة هو قراءة لسلسلة من المقالات اخرها مقالة من دون توقيع ظهرت في شهر حزيران الماضي في نشرة (زندا) الأثرورية الاسبوعية والتي تطبع بالانكليزية وعلى الانترنت فقط، هاجم فيها كاتبها رموز الحركة السياسية الكلدانية في شمال بيت نهرين - العراق واتهمهم تارة بالعمالة للأكراد وتارة لنظام صدام حسين وبكون هدفهم الاول والاخير هو "تقسيم الأمة الأثرورية". مضيفا اليها ان اسباب "خلقهم من قبل الاكراد" هو من اجل اضعاف الحركة الديمقراطية الأثرورية (زوعا) " ممثل الكلدان والسريان والأثوريين" بحسب قول الكاتب.

انه من الغريب في أسلوب ذلك الكاتب المجهول الذي يبدو على اطلاع وثيق بأسماء ونشاطات تلك الرموز الكلدانية الساكنة والعاملة في شمال العراق انه لم يكف عن المديح للحركة الديمقراطية الأثرورية وفي نفس الوقت استفرد اولئك النشطاء السياسيين الكلدان بالعمالة للأكراد ولصدام حسين وبالفساد تاركا القارى في حيرة ان كان عليه الأستنتاج ان العفة والطهارة هي شيمة الاحزاب الأثرورية ولغيرها الفساد والفسق!

ان اي منتبج لتركيبة مراكز القوى في شمال العراق يصل ويكل سهولة الى الاستنتاج انه لولا موافقة الاحزاب الكردية على رخصة عمل التنظيمات الأثرورية لما استطاع اي منها العمل هناك وبالعلنية التي نراها، بل ان الغريب ان البعض ينسى (او يحاول ان ينسى الآخرين) ان للحركة الديمقراطية الأثرورية وزراء في الحكومة الكردية ما كانوا ليعينوا بوظائفهم ورواتبهم ومكاتبهم وسياراتهم وحرصهم الشخصي لولا موافقة وارتياح الاحزاب الكردية على ان وجودهم هو خدمة لمصالحها، وبالتالي هل المطلوب منا اعتبار ان التعامل مع الاكراد هو احتكار لهذه الاحزاب الأثرورية التي لا يمكن ان يصور عملها هذا "بالعمالة" لأن العمالة هي حكر على الكلدان دون غيرهم؟ ليست الحركة الديمقراطية الأثرورية موقعة على اتفاقية "التحالف الاستراتيجي" مع التنظيمات الكردية بكل ما يعنيه ذلك من تأثير على حاضر ومستقبل العراق؟ ألم يتهم فلند زوعا الحالي بالعمالة للنظام البعثي من قبل بعض الاحزاب الأثرورية، اضافة الى اعضاء قدامى وبارزين استقالوا من اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية الأثرورية نفسها؟ والم تتهمه بعض الصحف الكردية بالفساد المالي حين كان وزيرا في الحكومة الكردية؟

ومن الاساليب الاخرى التي يتم استخدامها في محاربة اقامة التنظيم السياسي الكلداني الموعد هي محاولات التشكيك بمصداقية اطروحاته ومطالبته بورقة حسن سلوك حتى قبل اعلانه. اذ يعلن البعض على كونه " يرحب ويساند" قيام حزب سياسي يمثل الكلدان "اذا استوفى الشروط التالية"، ثم يتم تقديم لائحة طويلة من الشروط التي على ذلك الحزب السياسي الكلداني الألتزام بها كي ينال مساندة وترحيب ذلك البعض، ومن دونها لن يتم النظر على عدم استيفاء ذلك التنظيم لتلك الشروط من باب "اختلاف وجهات نظر" بل على كونه عميل للأكراد وصادم حسين (على وتيرة "عميل الأمبريالية والصهيونية" الذي يطلقه البعثيون على كل من لا يتفق مع سياساتهم)، وعلى كونه غير صادق ويعمل ضد الأمة والى غيرها من الاوصاف التي يراد بها اجهاض اية حركة عند الكلدان لإنشاء تنظيمهم السياسي الخاص.



دستور البرزاني وحلم كردستان الكبرى !!

بقلم: سليم مطر



منذ ان بدأت تهديدات الامريكان بتغيير النظام العراقي راحت تتوالى من قبل اطراف المعارضة العراقية مشاريع مختلفة لدستور العراق القادم، وآخرها مشروع الدستور الذي قدمه الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتقاسم المنطقة المحمية من شمال العراق مع غريمه الطالباني. وفي هذا المشروع الكثير من التفاصيل العادية المكررة في جميع الدساتير المقترحة تقريبا والتي تلقي بنقطة ايجابية هي الرغبة ((بتشكيل نظام ديمقراطي ومعبّر عن جميع فئات الامة العراقية)). ولكن هذه المشاريع تختلف فيما بينها في مسألة اساسية، هي الموقف من مسألة الفيدرالية وحقوق الاكراد. لهذا فاننا نتناول بالتفصيل والنقد الفقرات الاساسية الواردة في مشروع البرزاني والتي هي محل خلاف كبير بين اطراف المعارضة العراقية:

المادة الأولى: العراق دولة اتحادية واحدة ذات نظام جمهوري ديمقراطي برلماني تعددي وتسمي بالجمهورية الفيدرالية العراقية.

المادة الثانية: تتكون الجمهورية الفيدرالية العراقية من اقليمين هما:

أولاً: الاقليم العربي: ويضم المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق ومحافظة الموصل (بنبوي) في الشمال باستثناء الاقضية والنواحي ذات الاغلبية الكردية والواردة ذكرها في الفقرة ثانياً أناه.

ثانياً: إقليم كردستان: ويضم محافظات كركوك والسليمانية واربيل بحدودها الادارية قبل عام 1970 ومحافظة دهوك واقضية عفره والشيخان وسنجار وناحية زمار من محافظة نينوي، وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى، وقضاء بكرة من محافظة واسط.

المادة الرابعة: يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وممارستها في اقليم كردستان على أساس الفيدرالية، كما يقر الحقوق المشروعة للأقليات في اطار الجمهورية الفيدرالية العراقية.

المادة السادسة: للجمهورية الفيدرالية العراقية علم وشعار ونشيد خاص علي أن تتضمن جميعها رموزاً للاتحاد بين العرب والكردي وينظم ذلك بقانون.

المادة الثامنة: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحاد وللإقليم العربي وتكون اللغة الكردية اللغة الرسمية لإقليم كردستان.

النظرة الوطنية والنظرة القومية العرقية

قبل مناقشة هذه الفقرات يتوجب توضيح ان البرزاني رغم تحالفه مع الامريكان فانه لا زال يحتفظ بعلاقة جيدة وتنسيقية مع النظام العراقي. فجميع العراقيين يتذكرون كيف انه جلب قوات صدام عام 1996 ضد غريمه الطالباني وتسليم الكثير من المعارضين العراقيين الى النظام. لهذا فان هذا الحزب لا يمكن ان يتهم نادبة بالعمالة للنظام كما تعود اعلامه في كل مرة يتوجه احد العراقيين ببعض النقد لطروحاته القومية التوسعية والانفصالية. اما النقاط معرض الجدل فهي:

1- حول تقسيم الوطن العراقي الى اقليمين، وذكر القوميتين العربية والكردية في الدستور. ان العراق لا يتكون من اقليمين (عربي وكردي)!! بل من 16 محافظة عراقية. ان كفاية الاقليمين وتحديد مفهوم الوطن العراقي ، باقليم كردي فيه قومية كردية واقليم عربي فيه قومية عربية، هو مفهوم (قومي عرقي) عتيق رحل مع رحيل ميشيل عفلق والمؤمنين بافكاره القومية من عروبيين وكردوبيين وغيرهم. ان هذا الفهم القومي التقسيمي هو طرح عنصرى منافي لمفهوم (الوطن) كارض وتاريخ ووحدة انسانية وسياسية. ثم ان الامة العراقية لا تتكون من قوميتين (عربية وكردية) بل ايضا من (تركمان) يتجاوز عددهم المليون ونصف المليون وسريان يقرب عددهم من المليون. وكذلك هنالك الفئات الدينية والمذهبية، فبالاضافة الى المسلمين، هنالك المسيحيون(حوالي مليون) واليزيديون والصابنة(كل منهم يقرب الربع مليون)، ثم ان المسلمين ينقسمون الى شعبة (غالبية) وسنة (اقلية).. طيب لماذا لا يحق لكل هذه (الفئات الملونية) ان يذكر اسمها في الدستور، وليس غريباً ان يطالب الاسلاميين الشعبية بذلك ، ام ان السادة البرزانيون يعتقدون ان العروبيين والكرديين وحدهم يمتلكون حق التعبير عن ذاتهم "القومية العرقية"؟! وتكمن خطورة هذا التقسيم (القومي والاقليمي والطائفي) في الدستور انه يعطي الحجة الكافية قانونياً وضميرياً، لكل الفئات العراقية ان تذكر اسمها. واذا كان جواب البرزانيون المعروف عن هذا التساؤل: ((لكننا نحن حاربنا خلال سنوات طويلة)) .. فهل هذا يعني، انه على ابناء الفئات العراقية الاخرى ان يبحثون عن الجبال واللجوء الى السلاح وتقتيل اخوتهم العروبيين، لكي يحق لهم تكوين اقليمهم الخاصة وان يذكر اسماء فئاتهم في الدستور .. نعم انه منطق القوة والقتل وليس منطق الحق والقانون والعدالة الوطنية!! لهذا نقترح ان ينص الدستور العراقي القادم على:

1- ان الامة العراقية تتكون من جميع مواطني العراق مهما كانت لغتهم ودينتهم ومذهبهم وحسبهم وطبقتهم ومنطقتهم، وكلهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.

2- ان المطالب البرزانية بمحافظة كركوك واربيل والموصل وديالى والكوت ، تعني زيادة الضعف بمساحة المنطقة المحمية الحالية والمتفق عليها من قبل جميع الاطراف العراقية منذ القدم كمنطقة حكم ذاتي. ان كركوك محافظة عراقية تضم التركمان والكردي والعرب والسريان ولكنها بخصوصية تركمانية معروفة ومعترف بها حالياً وفي كل الوثائق التاريخية. يكفي القول ان اللغة التركمانية كانت ولا زالت هي لغة مدينة كركوك وينطق بها حتى غير التركمان من عرب وكردي وسريان. وان مطالبة البرزانية بها بسبب نطقها وليس بسبب كردها الذين نزحوا اليها في القرن العشرين من الجبال الكردية القريبة، كعمال في شركات النفط. ثم ان المطالبة بسنجان ذات الغالبية من ابناء الطائفة اليزيدية العراقية الاصلية، يخفي ايضا غاية استراتيجية، لان سنجان هذه منفصلة عن منطقة الحكم الذاتي إذ تقع غرب الموصل ، وان ضمها الى سلطة البرزاني سوف يسهل استراتيجياً تطويق الموصل والاستيلاء عليها مستقبلاً وكذلك التوسع الى حدود سوريا والمناطق الحاوية على اكراد والتي هي جزء من خارطة(كردستان الكبرى) البرزانية. ثم ان التوسع نحو ديالى والكوت تعبير واضح عن احلام البرزاني بتوسيع تحالفه التركي ليشمل ايران ثم التطويق

الاستراتيجي لبغداد وفرض الشروط عليها!! بهذه المناسبة نحن نذكر البرزاني ان منطقة "كردستان" الجغرافية التاريخية هي المناطق الجبلية المحاذية لايران وتركيا، وهي بالذات اجزاء من دهوك، بالاضافة الى محافظة السليمانية (شهرزور) التي استولت عليها الدولة العثمانية(بعد معركة جالديران) في القرن السادس عشر لقاء التخلي عن (عبادان) لتقليل الوزن الشيعي العربي. نعم ان الكثير من مناطق التواجد الكردي الحالية هي مناطق عراقية اصيلة جغرافياً وتاريخياً وسياسياً وان الاكراد القاطنين فيها هم عراقيون اصلاء واحفاد تاريخيين لصانعي حضارات العراق المسمارية والمسيحية والاسلامية والحديثة. ان مدينة "اربيل" العراقية لدليل ساطع على هذا الانتماء التاريخي العراقي من ناحية تاريخها العراقي الاصيل ومن ناحية موقعها الجغرافي في سهل دجلة ومن ناحية التكوين السكاني حيث تضم بالاضافة الى الاكراد جزء مهم من التركمان مع السريان وكذلك العرب. نعم انه لخطأ كبير اعتبار كل المناطق الكردية العراقية (ارض كردستان التاريخية) وانها ضمت بالقوة من قبل الانكليز والحكومات العراقية وبالتالي لها ما يسمى حق تقرير المصير والانفصال وغيرها. صحيح هنالك (منطقة كردستان) وهي السليمانية وبعض من دهوك، لها حق التمتع بخصوصيتها التاريخية والجغرافية والسياسية، ولكن هنالك ايضا (مناطق كردية عراقية) هي جزء تاريخي وجغرافي وسياسي من العراق ويستحيل فصلها مهما حاولت القوى المتعصبة، ونعني بالذات (مدينة اربيل) بتووعها الكردي التركماني السرياني، بالاضافة الى كل المناطق في الشمال والوسط التي يسكنها اكراد عراقيون اصلاء في الكوت وديالى والموصل. هل ننسى ان في بغداد حوالي مليون كردي، وباعتراف السيد الطالباني ان(بغداد) تعتبر اكبر(مدينة كردية!) في العراق، فهل يا ترى يحلم البرزاني بضم بغداد الى مشروع(كردستان الكبرى)؟! 3- رفض مفهوم الفيدرالية لأنه حل متطرف. اننا نقترح بدل النظام الفيدرالي، النظام اللامركزي ، أي منح المحافظات العراقية امتيازات قانونية وادارية في مختلف المجالات تخلصها من المركزية البيروقراطية الشديدة والسيطرة المتطرفة للعاصمة، وتمنح لكل محافظة حرية التعبير عن خصوصياتها

4- رفض تقسيم الوطن الى اقليمين عربي وكردي ، بل مع العودة الى (الحكم الذاتي). اننا نرفض اللجوء الى احد الحلين المتعاكسين، الذي لا يعترف احدهما بخصوصية الوضع الكردي ولا يعترف بتمايز منطقتهم ويبرر قمعهم وتذويبهم ، والحل الآخر المعاكس الذي يبالغ بالخصوصية الكردية الى حد منح حق الانفصال(تقرير المصير!!) والفيدرالية وغيرها من المفاهيم التي نجح الغرب ان يفرضها على الشعوب الضعيفة دون غيرها. لهذا اننا نقترح العودة الى "الحل الوسط" اي (الحكم الذاتي) للمنطقة الكردية، لأنه هو الانسب لوضع العراق، فهو من ناحية يمنح الاكراد حقوقهم الادارية والثقافية ويمكنهم من التعبير عن خصوصيتهم، وبنفس الوقت يحافظ على وحدة العراق ويجنب خطر تقسيمه الى اقليم اقوامية وطائفية ودينية. واذا كانت تجربة الحكم الذاتي السابقة قد اصابتها الفشل لاسباب خارجية وداخلية كثيرة، من اهمها طبيعة النظام الدكتاتوري الحاكم وكذلك الاعيب الاطراف القومية الكردية التابعة للدول المحيطة، فان هذا لا يعني ابدان (مفهوم الحكم الذاتي) خاطئ، فمثلاً ان فشل تجارب الديمقراطية في بلادنا وفي عدة بلدان لا يعني بالضرورة ان مفهوم الديمقراطية خاطئ بل لأن النوايا والوسائل التي استند اليها كانت خاطئة!! 5- ان الحديث عن (اللغة الكردية) فيه الكثير من الوهم والخداع، فالحقيقة التي يعرفها جميع الاخوة الاكراد، انه ليس هنالك لغة كردية واحدة، بل لغتين كرديتين مستخدمتان الآن في المنطقة المحمية في شمال الوطن ولكل منها ناطقتها وكتبها وصحفها المختلفة: (السورانية في السليمانية واربيل واربيل، والبهذانية الكرمانجية في مركز اربيل ودهوك)، ولهذا فمن الاصح الحديث الواضح والعدل عن : ((تدريس اللغتين الكرديتين ، السورانية والبهذانية)). نعم اننا مع تدريس هاتين اللغتين الكرديتين، كل منها حسب غالبية الناطقين بها في منطقة الحكم الذاتي الكردية. ولكن في هذه الحالة يجب ان تدرس اللغة العربية كلغة ثانية بصورة اجبارية، من اجل ان تبقى العربية كلغة وطنية يستطيع اشقاننا الاكراد التواصل بها مع باقي اخوتهم العراقيين، وربما فيما بينهم ايضا ان رغوا، فهل ننسى ان العربية لغة عالمية معترف بها دولياً ولها قيمة تاريخية ودينية، ولهذا فان تدريسها لا ينبغي فقط الناحية الوطنية بل له ايضا اهمية ثقافية ودينية لاشقاننا الاكراد.

6- اما بخصوص موضوع اللغة، فاننا ايضا مع منح الحرية لكل طلاب العراق وفي كل منطقة مهما كانت ان يختاروا بالاضافة الى العربية كلغة اولى واجبارية، اية لغة عراقية كلغة ثقافية ثانوية، وهي(الكردية السورانية والبهذانية والتركمانية والسريانية). وان تدرس هذه اللغات العراقية في الجامعات العراقية كلغات وطنية حية وضرورية من اجل اغناء الثقافة العراقية واغناء دراسة الميراثات المحلية وتعزيز الوحدة الوطنية، وايضا الاستفادة منها في تعزيز العلاقات مع الشعوب الجارة في ايران وتركيا واذربيجان وآسيا الوسطى التركستانية. والاهم من هذا ان يفسح المجال لكل الميراثات اللغوية والدينية والمذهبية العراقية ومنحها حرية التعبير عن نفسها من خلال وسائل الاعلام والسينما والمسرح والاحتفال بمناسباتها بصورة رسمية وطنية، مثل عيد نيروز واعيد الميلاد وايام عاشوراء وباقي المناسبات الخاصة بالتركمان واليزيدية والصابنة وغيرهم. 7- اما بخصوص علم العراق وشعاره، فاننا نرفض اولا الرموز الحالية التي تعبر عن الروح القومية العروبية وتلغي الخصوصية الوطنية العراقية. ولكننا ايضا نرفض المطلب البرزاني الذي يدعو الى تمثيل (العرب والاكرد) في هذه الرموز. نعم اننا ضد هذين الحلين القوميين العروبي والكردي، لان مثل الحلول تلغي وجود الفئات العراقية اللغوية والدينية والمذهبية المتنوعة، وتبرر هيمنة المفهوم القومي العرقي على دستور العراق وسياسته ورموزه. اننا مع الحلول الوطنية الجامعة والشاملة: ليكن علم وشعار العراق تعبيراً فنياً اصيلاً عن ميراث العراق بكل مراحلها التاريخية وتتووعاته المنطقية والفوقية. نعتقد ان آثار العراق التاريخية فيها ما يكفي من الرموز الفنية المعبرة عن روح الوحدة الوطنية، ولنا افضل مثل على هذا شعار(الشمس العراقية البابلية الأشورية -) الذي تم تبنيه في فترة الجمهورية الاولى. وسبق لنا ان سجلنا بعض الاقتراحات بخصوص هذه المسألة في كتابنا (الذات الوطنية الجريحة).

8- من خلال مشروع الدستور هذا ومن خلال نقولات هنا وهناك يشاع ان البرزاني يطمح بمنصب رئيس الجمهورية في عراق المستقبل. نحب ان نقول له ولكل الطامحين، ان الشعب العراقي ليس ابداً ضد كل عراقي نزيه مهما كان كردياً او مسيحياً او صابانياً او يزدياً او تركمانياً او شيعياً او سنياً، ان يتزعم العراق وان يتبوأ أي منصب قيادي، ولكن بشرط اساسي وهام هو ان يكون صاحب ضمير عراقي وطني شمولي اصيل بعيد عن اية نزعات امبراطورية خارجية وانفصالية باشكالها القومية والطائفية والاممية.

من اجل العودة الى الذات الوطنية المنسية

على العراقيين الانتباه لمثل هذه المشاريع القومية التقسيمية المغطاة بهجرات وطنية وديمقراطية خداعة. ان التجارب الكوارثية في الاعوام الاخيرة جعلتنا ندرك مقدار الثمالة الهوجاء التي قادتنا اليها مثل هذه المشاريع القومية والامبراطورية منذ ما يقرب القرن وحتى الآن. ان العراقيين جميعهم، بعربهم واکرادهم وتركمانهم وسريانهم وجميع اديانهم ومذاهبهم قد دفعوا الثمن غالياً بسبب خطيئة نخبنا السياسية والثقافية التي تناست واستخفت بهوية الوطن العراقي وضيعت نفسها وضيعتنا معها في مشاريع خارجية امبراطورية عظمى عروبية وكردوية وطورانية وأشورية واممية واسلاموية!! بعد هذا الخراب الماحق لم يتبقى لنا غير ان نكون واقعيين ونتخلص من تلك المشاريع الطائشة ونعي خصوصيتنا المهمة ونعود الى واقع وطننا واراضنا وتاريخنا وميراثنا.. الى ذاتنا وهويتنا المنسية.



المرأة الرافدية في عهد السومريين و الكلدانيين و الاشوريين

د. فائز سعيد

نقلا عن مجلة "بابل" الصادرة في استراليا

لقد واجهت المرأة الشرقية عبر التاريخ ظلم مزدوج . الأول هو الظلم الواقع على الطبقات الدنيا والضعيفة التي هي جزء منه . الثاني هو ظلم الرجل كونه الأمر الناهي والسيد المطاع . فقد كانت المرأة الرافدية تقتل ضيقاً عند حدوث الحصار تخلصاً من أطعمتها . أما نظرة الديانة اليهودية اليها فهي لمرء من الموت (حسب سفر الخروج) . وجاءت الديانة المسيحية لتطالبها بالخضوع لزوجها كما للرب . أما الديانة الإسلامية فقد طالبتها بالسجود لزوجها (عندما تموت المرأة و زوجها راض عليها تدخل الجنة) .

هذه مقتطفات من حياة مليئة بالألم والمعاناة والقسوة لما حصدهته المرأة عبر التاريخ القديم قبل ان تتجلي عنها تلك الغمامة وتأخذ معاناتها من المجتمع لاسيما في العقود الأخيرة من القرن الماضي .

والكثير من الناس قد سمع عن تلك المظالم التي جَهِزها المجتمع للمرأة . لكن القليل منهم من قرأ أو عرف بتفاصيل تلك الأحداث وحيثيات تلك القصص المأساوية التي نسجتها يد الرجل منذ بدء العهود الغابرة .

في هذا العدد سنسلط الضوء على معاناة المرأة الرافدية لنسجل طبيعة الحياة التي كانت تعيشها المرأة السومرية في الألف الخامس قبل الميلاد ، كذلك الكلدانيون في الألف الثالث ، او القوانين الجائرة التي سنتت وطبقت من عهودهم على المرأة ، الى الاشوريين عند حكمهم بلاد الرافدين من مطلع الألف الاول قبل الميلاد وما عرف عنهم من قسوة وبطش تجاه المرأة .

يبدو ان سلطة الرجل أيام السومريين لم تكن قد هيمنت كلياً . من هنا نرى أنهم قالوا بأن الإنسان (الرجل والمرأة) هما اللذان ارتكبا الخطيئة الاولى ، حيث خلقت الالهة الإنسان منعماً سعيداً لكنه أذنب وارتكب الخطيئة وليس باغواء المرأة له . لأن لم يحملون المرأة وحدها وزر الخطيئة ويلبسون ذنباً لا يغتفر ابداً كما فعلت اليهودية حيث مازالت المرأة عندهم تعاني من ثقل تلك الخطيئة وقد كان للسومريين آلهة نساء . فكانت " ايفني " العذراء والهة الارض وبتكر ساج آلهة مديننا " اكش وكش " حيث تشفع لهم وكانت الآلهة " بو " راعية " لكش " ونصيرتها . ومن نساء " آلهة كلدان " كانت ، " ليا " زوجة الاله شمس و " اشترار " أي عشتار و " بابا " باو ، و " ننا " القمر ، و " تيمت " الآلهة المهولة . وتتجلى مكانة المرأة لتتعم بالدعاء الكلداني الموجهة للآلهة عشتار :

نتوسل اليك ياسيدة السيدات ، بالهة الربات يا عشتار أنت نور الدنيا ونور السماء . بأبنة "سن" العظيم الا ما أعظم قدرتك ، وما أعظم مقامك فوق الآلهة أجمعين . اليك تخضع قوتين الارض والسماء والهيكل والاضرحة . حيث اذا تطلعت الجحيم تعود الحياة الى موتاهم ، ويقوم المرضى ، ويمشون ، ويشفي عقل المريض اذا نظر الى وجهك . بعد ذلك تحولت الآلهة تدريجياً الى الرجل وأصبح العرف الاجتماعي والأخلاقي والقانون يختلف على الرجل منه على المرأة .

فكانت المرأة في العهد الكلداني أقل منزلة من الرجل من مختلف جوانب الحياة . فكانت عقوبتها " الموت " إذا أهملت شؤون بيتها ، لو أساءت تدبير أمور البيت ، بينما الرجل لا يعاقب في عهدة الزوج بالرغم من زواجه من أخرى . وتطلق إذا رغبت من الطلاق ويرد لها المهر في هذه الحالة .

مهراً للزوجة وهي صورة مشابهة للمجتمعات البدائية . وكان يعاد المهر في حالة الطلاق . ولأن مهرها يشبه ثمنها فكان لوالد الزوج الحق من أن يزوجه بعد وفاة ابنه لمن يرغب من أبنائه . كذلك كان للزوج الحق من رهن زوجته لقاء دين لمدة قد تصل الى ثلاث سنوات أو أكثر . أما المرأة الزانية فكانت عقوبتها الموت غرقاً . لكن يترك للزوج أمر العفو عنها إذا رغب ذلك . وكان للزاني لا يعاقب بالموت الا إذا اغتصب امرأة ، أو قبض عليه متلبساً بالزنى فيلقى بالنهر فإذا استطاع النجاة يعفى عنه . وكان للاب الحق من عرض بنته للدعارة طلباً للمال إذا جابه الفقر .

ومن أقسى القوانين على المرأة هو قانون الأعدام إذا أجهضت . لأنهم كانوا يرون أن من واجبها الرئيسي هو أنجاب الأطفال . وكان للزوجة حق الطلاق في حالة عدم توفير الرجل وسائل العيش للبيت الزوجي . وتستطيع المرأة أن تطلق زوجها الأول وتتزوج بأخر إذا غاب عنها سنتين . لكنها تعود اليه بعد عودته على شرط أن يدفع مهرها الذي تسلمته من زوجها الثاني . كذلك كانت المرأة تطلق إذا كانت عقيماً أو زانية . وبالنسبة للميراث كانت المرأة ترث الربع فقط . ويبقى لها إذا بقى في بيت الزوجية ، وتحرم منه إذا تزوجت حتى في حالة وقوع زوجها في الأسر . وكانت الديانات الرافدية تحظر على المرأة الخروج من منزلها بدون غطاء الرأس . وكانت الفئات المسورة تخصص في منزلها الحراس والخدم الخصيان .

هذه الأعراف والمفاهيم الاجتماعية السائدة بخصوص المرأة الرافدية جاءت شريعة حمورابي لتحددها كقوانين ملزمة وكما يلي :-

- 1- يلقي " الرجل والمرأة " في النهر إذا أسسكا متلبسين بالزنا .
- 2- يقتل الرجل في حالة اغتصابه لبنت مخطوبة عزراء .
- 3- إذا أسر الزوج وكان قد ترك في بيته ما يكفي من مؤون للعيش ، وتزوجت امرأته بأخر فتلقي في النهر . أما إذا لم يترك لها ما يكفي من الزاد فلها الحق بالزواج .
- 4- يطلق الزوج زوجته التي تحمل منه ، بشرط رد مهرها الذي أحضرته من بيت أبيها .
- 5- للزوج الحق من طلاق امرأته في حالة تركها البيت وأمهاله بسبب الذهاب للعمل .
- 6- يحق للمرأة طلاق زوجها وأخذ مهرها إذا كان ماضيها حسناً وكانت ربة بيت صالحة . أما إذا تسببت في الحط من قيمة زوجها فترمي في النهر .
- 7- يجوز لوالد الزوجة استعادة مهر أبنته المتوفاة والتي لم تتجب اطفالاً .



عشتار ("إثانة" عند السومريين) هي آلهة الحب و الحرب عند الكلدان البابليين و عند الاشوريين

